دراسة مؤشرات نمو الاستثمارات في المصارف الإسلامية العراقية
دراسة تطبيقية في المصرف العراقي الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي .

م. م. سكنة سوادي وادي

Abstract:

Occupies Islamic banks have a privileged position in the banking system, particularly in Iraq, which disease enters the areas of large investment and new economic openness and entry to the economic and financial organizations large international and increase awareness of the sons Almojtmg All this is reflected in the increase in the number of Islamic banks and the diversity of services offered and their enjoyment in practice of banking in line with the provisions of Islamic Sharia law and thus get his clients the benefits of revenue or free of usury and acceptable in terms of Islamic law. The adoption of these banks on the internal and external sources to be employed in the areas of investment matching with the provisions of Islamic Sharia law and in order to achieve its returns Mazmona in a few areas of risk and this is measured through indicators investment growth, which is the foundation for achieving the returns.

المستخلص :-

تحتل المصارف الاسلامية مكانة متميزة في الجهاز المصرفي وبشكل خاص في العراق الذي بداء يدخل مجالات استثمارية كبيرة وجديدة وانفتاح اقتصادي ودخوله لمنظمات اقتصادية ومالية دولية كبيرة وزيادة وعي ابناء المجتمغ كل ذلك انعكس على زيادة عدد المصارف الاسلامية وتنوع الخدمات التي تقدمها وتمتعها بصفة ممارسة العمل المصرفي بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية وبالتالي حصول زبائنه على ايرادات او فوائد خالية من الربا ومقبوله من حيث الشرع الاسلامي، واعتماد هذه المصارف على مصادرها الداخلية والخارجية لتوظيفها في مجالات استثمارية مطابقة لاحكام الشريعة الاسلامية وبما يحقق لها عوائد مظمونة في مجالات قليلة المخاطرة وهذا يقاس من خلال مؤشرات نمو الاستثمارات التي تعد الاساس لتحقيق العوائد فيها .

المقدمة :-

المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع إسلامي متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع الأموال في المسار الإسلامي .

المبحث الأول :- منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا:- منهجية البحث .

أهمية البحث :- أخذت المصارف الإسلامية تنتشر بشكل كبير في جميع أنحاء العالم بسبب نجاحها وقدرتها على جذب الودائع والمستثمرين فضلا عن دورها في دعم نواحي المجتمع الاجتماعية وتحقيقها لنواحي متعددة من التنمية وهذا يعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة توظيف أموالها في مجالات استثمارية مضمونه وتتفق مع الشريعة الإسلامية وحاجات ورغبات المجتمع من هنا تأتي أهمية دراسة الاستثمارات ومدى نموها وتوسيع مجالاتها ويسعى البحث لتحقيقها

هدف البحث :- الوقوف على طبيعة مجالات الاستثمار في المصارف الإسلامية بشكل عام وتحديد مدى نموها الذي يعكس تطور المصارف الإسلامية والسبب بزيادة عددها بالاعتماد على معدل نمو الاستثمارات لعينة عمديه من المصارف الإسلامية في العراق .

مشكلة البحث :- المصارف الإسلامية تحتاج إلى مجالات استثمارية مضمونة من حيث الربح من ناحية ومفيدة للمجتمع من ناحية أخرى وتتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبما إن العائد يتناسب طرديا مع المخاطرة لذلك يجب على المصارف الإسلامية اختيار مجالات توظيف استثمارية مدروسة بشكل جيد ودقيق وبما يتلاءم مع البيئة العراقية .

فرضية البحث :- يعتمد البحث على فرضية ان ارتفاع معدل الاستثمارات يدل على نجاح المصرف الإسلامي في تحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية .

مدة البحث :- اعتمدت الفترة من 2009 لغاية 2012 للمصارف عينة البحث .

عينة البحث :- تم اختيار المصرف العراقي الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي كعينة عمديه لأنها من أقدم المصارف الإسلامية في العراق ومدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتتميز أيضا بضخامة رؤوس أموالها وكثرة فروعها .

ثانيا :- الدراسات السابقة .

هناك دراسات كثيرة في مجال الاستثمارات في المصارف الاسلامية بعض منها الدراسات التالية

1- دراسة الموسوي (2011)

أكدت الدراسة على إن نمو الاستثمارات هو الركيزة الأساسية للنمو العام في المصارف الإسلامية لان نجاح المصرف مرهون باختياره لمجالات استثمارية مستندة إلى أسس الوساطة المالية وبما يتفق مع الشريعة الإسلامية .

2- **دراسة Guendouz (2004)**

بينت هذه الدراسة ان نجاح المصارف الإسلامية يتمثل باستقطاب الأموال من المودعين بدون فوائد لاستثمارها في المضاربات والمشاركات والبيوع وبما يتفق مع الشريعة الإسلامية وهذا أدى إلى تزايد عدد المصارف الإسلامية وتوسع أنشطتها .

3- **دراسة الشمري (2011)**

أوضحت الدراسة إن الصيرفة الإسلامية تجذب الودائع بدون دفعها لفوائد مقابلها وهذا يساعدها على توظيفها في مجالات استثمارية متعددة مما يؤدي إلى حصول المصارف على عوائد استثمارية كثيرة ومتعددة تنعكس بشكل ايجابي على المصرف والمودع .

المبحث الثاني :- الإطار النظري للبحث .

العمل المصرفي الإسلامي بداء كأسلوب جديد لتحقيق أهداف الوساطة المالية بدون الاعتماد على الفوائد حيث يتم استلام أموال المودعين وفقا للقواعد مثل "الخراج بالضمان "الغنم بالغرم"واستثمارها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية " [1].

(1). WWW. Karim @ algeric .com.

خصائص العمل المصرفي :- فضلا عن أعمال الصيرفة التي تقدمها المصارف بشكل عام تتميز المصارف الإسلامية بعدد من الخصائص من أهمها :-

1- عدم التعامل بالربا وهذه من أهم الخصائص وتعني عدم التعامل بالفائدة انأ كانت صورها وإشكالها من حيث الأخذ أو العطاء أو إيداعها أو توظيفها أو خصمها أو قبولها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مقدما أو مؤخرا أو كونها ظاهرة أو باطنه أو ثابتة أو متغيرة أو كاملة [2] .
2- عدم حبس المال وحجبه عن التداول وأكتنازة إذ على المصرف أن يعمل على تنمية المال واستثماره لأنه وكيلا عن أصحابه وبما يمكنه من توظيفها لصالح المجتمع .
3- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية(3).

(2). جودي 1998 ،ص191-192.

أهداف المصارف الإسلامية :-

هناك عدة أهداف منها الأتي :-

(3). جمال ، 2005- ص46

1- أهداف مالية وتتضمن (جذب الودائع وتنميتها ،استثمار الأموال ، تحقيق الارباح)
2- أهداف داخلية وتتمثل (تنمية الموارد البشرية، تحقيق معدلات نمو ، الانتشار اجتماعيا وجغرافيا)
3- أهداف خاصة بالمتعاملين مع المصرف (تقديم الخدمات المصرفية، توفير التمويل للمستثمرين، توفير الأمان للمودعين)
4- أهداف ابتكاريه وتعني تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة للزبائن والمودعين وبذلك تحافظ على وجودها بكفاءة وفاعلية ومواكبة تطور العمل في السوق المصرفية ومنها (ابتكار صيغ للتمويل ، ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية)
5- أهداف غير اقتصادية ومنها تنموية ، اجتماعية ، إنسانية تسعى من خلالها إلى الأتي (إقامة نظام اقتصادي عادل وشامل ،

إيجاد نظام اقتصادي حر ومستقل ، تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية الشائعة في النقود والسلع ، تنمية الاقتصاد والمجتمع عن طريق الخدمات المالية وإعمال الاستثمار وتشجيع الادخار وتوفير التمويل للمشاريع الإسلامية بعائد ربح عادل [1] .

(1). www.google.iq

الإطار القانوني للمصارف الإسلامية في العراق :-

ليس هناك إطار قانوني موحد على المستوى الدولي يراعي نشاط المصارف الإسلامية لكن هناك تشريعات لأنظمة وقوانين خاصة بالعمل المصرفي بشكل عام ولكل دولة من دول العالم والمصارف الإسلامية في العراق تخضع لقوانين البنك المركزي العراقي ويوجد في كل مصرف هيئة الفتاوى الشرعية يؤخذ رائيها في اى عمل يمارسه المصرف وبما يتلائم مع أحكام الشريعة الإسلامية **(اللائحة الإرشادية للبنك المركزي العراقي)** . وبذلك فان المصارف الإسلامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص استحدثت أحكامها من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تخص كل دولة وتخضع إلى مقررات لجنة بازل (1,2) وهي تمثل إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية بشكل عام ومنها المصارف في العراق [2] .

(2) مجلة الجيش / العدد 250 / نيسان 2006.

الاستثمارات في المصارف الإسلامية :-

تمارس المصارف الإسلامية أنواع متعددة من الاستثمارات يتوقف عددها على حجم المصرف وإمكانياته المالية من مصادره الداخلية المتمثلة بحقوق المساهمين المتكونة من (رأس مال والاحتياطيات والإرباح المحتجزة والمخصصات) ومصادره الخارجية المتمثلة بالودائع بكل أنواعها وتعرف المحافظ الاستثمارية بأنها مجموعة الموجودات التي توظف فيها أموال المصرف الإسلامي سواء كانت حقيقية كالعقارات والمعادن النفيسة أو مالية كالأسهم والسندات وتقع تحت إشراف جهة محددة داخل المصرف تسعى لضمان أقصى كفاءة استثمارية وتقوم المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها

وفق المجالات التالية [3] .

1- التوظيف بناء على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال المضاربة والمشاركة.
2- التوظيف على مبدأ هامش الربح من خلال البيوع والإجارة المقترنة بخيار الاقتناع وبيوع المرابحة وبيوع الأمر بالشراء وبيوع الاستصناع .

(3) الشمري ،2011- ص 196-205 وwww.google-2005

3- التوظيف دون هامش ربح من خلال القروض الحسنة .

وهناك ضوابط وإحكام يجب على المصارف الإسلامية الالتزام والاسترشاد بها لاستثمار أموالها بشكل سليم وبما يضمن الإرباح للمساهمين والمودعين فيها والابتعاد قدر المستطاع عن خسارة الأموال وبما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية . وتسعى المصارف الإسلامية الى تحقيق عدة مقاصد من الاستثمار يمكن تمثيلها بالشكل التالي

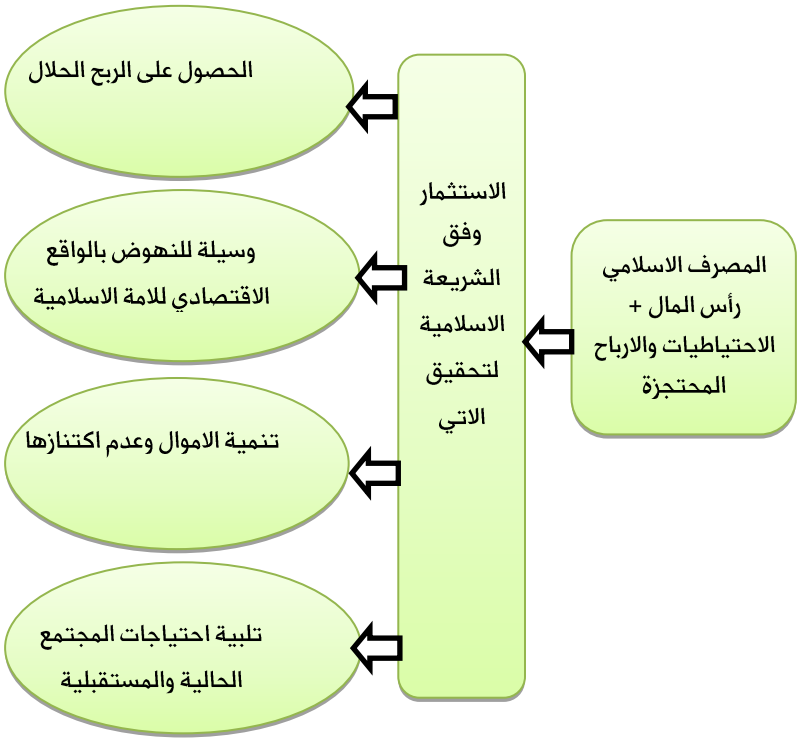

الشكل من اعداد الباحثة بالرجوع الى (نصار ،2010-ص18)

وهذا يعني إن المصارف تسعى لتنمية ونشر الوعي وترشيد السلوك المعتدل لكافة فئات المجتمع من خلال استقطاب الموارد الاقتصادية الفائضة عن الحاجة والمعطلة وتوظيفها وفق مبادئ الإسلام السامية [1] وتقوم المصارف الإسلامية بتجميع أموال جميع المودعين لديها ومن مصادرها الداخلية والخارجية لغرض استثمارها وهنا يكون المصرف هو المضارب بأموال المودعين مقابل حصولهم على الإرباح في حالة تحققها أو تحملهم لخسائر وقد يكون الاستثمار مشترك كحسابات التوفير وتحت الطلب والودائع المحددة بفترة أو حسابات الأجل والاستثمار المخصص في مشاريع محددة أو في المحافظ الاستثمارية والتي تشبه شهادات الإيداع

(1) الموسوي ، 2011 ، 29

المصرفية إلا إنها تقبل على أساس المضاربة الشرعية وبالإمكان تداولها في الأسواق كما في سندات المضاربة [1].

(1) قنطقجي ، 2010 ، 102- 107.

وكذلك صكوك الاستثمار العام وشهادات الإيداع وودائع المؤسسات المالية الإسلامية ومستحقات المصارف العاملة ووحدات الثقة وتعني اخذ المدخرات من الإفراد وتوظيفها ويقوم المصرف الإسلامي بالحصول على حصة محددة من ربح هذه المدخرات وتدار من قبل جهة معينة داخل المصرف وذمم البيوع المؤجلة ومنها بيع المرابحة للآمر بالشراء [2] . ونحاول في هذا البحث عرض الاستثمارات بشكل إجمالي في المصارف عينة البحث ومدى تطورها من خلال مؤشر نمو الموجودات الاستثمارية ونسبتها إلى حجم الموجودات الكلية اذ تعد من مؤشرات الأداء المتعلقة بإدارة السيولة وكفاية رأس المال ويعد المؤشر الأساسي لنجاح المصارف الإسلامية نجاح سياسيها الاستثمارية والنقدية . وهناك معايير لتقويم الاستثمارات الإسلامية [3] .

(2) ألشمري ،2011 ، 203- 207.

(3) ارشد ، 2007-ص 291-293

للحكم على جدوى الاستثمارات من حيث المنظور الإسلامي بحيث يحقق أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ومن خلال اعتمادها على عدة مؤشرات منها مدى مساهمة المشروع الإسلامي في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وتحقيق التوازن بين الأيدي العاملة واستقرار الأسعار للتقليل أو السيطرة على التضخم ومن أكثر هذه المعايير انتشارا هي :-

1- مطابقة خدمات المصرف الإسلامي والسلع المنتجة لإحكام الشريعة الإسلامية وتحديد أسعارها في دراسات الجدوى وفي ضوء الأسعار السائدة وبناءا على تكاليف إنتاجها الفعلية .
2- زيادة الربح الحقيقي عن التكاليف الضمنية لرأس المال والمحسوبة وفق معدل العائد الداخلي دون خصم التدفقات النقدية فضلا عن معايير فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية واستخدام سعر خصم التدفقات النقدية يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .
3- مبالغ الزكاة التي تدفعها المصارف الإسلامية هي إحدى التدفقات الخارجية التي تدفعها المصارف لدور العبادة ودور الأيتام والمؤسسات الاجتماعية .
4- معايير دالة المصلحة الإسلامية المتمثلة بتوفير فرص عمل وتحسين توزيع الدخل وخفض المال وتنميته ورعاية مصالح ابناء المجتمع مما يقلل الفقر ويفيد اكبر عدد ممكن لأبناء البلد .

وهنا يجب على إدارات المصارف الاسلامية وبأستمرار تقييم ادائها لغرض تحسين مستوى ادائها وضمان حسن استخدام مواردها والابتعاد عن

الانشطة التي تعيق فاعلية العمل المصرفي الاسلامي وتحقيق اهدافه [1] من خلال كفائة تسويق الخدمات المصرفية المتعلقة بمؤشرات نمو الودائع ومعيار تحقيق الربحية من خلال تطور الايرادات والمصروفات وقياسها بالموجودات ونمو الارباح وحقوق المساهمين وصافي الربح والاحتياطيات ومؤشرات الأداء الخاصة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر والسيولة من خلال معدلات نمو حقوق المساهمين والموجودات الكلية والاستثمارية والنقدية فضلا عن مؤشرات الأداء المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال نسبة التوظيف ذات المخاطر والخالي منها ونسبت التمويل للقطاعات التنموية من حيث أجالها وإحجامها ونسب التبرعات والقروض الحسنة إلى حقوق الملكية[2].

(1) قلعاوي ،1998-ص 267.

(2) ارشد ، 2007 – ص 219-225.

التحديات التي تواجها المصارف الإسلامية :- تتعرض المصارف الإسلامية إلى تحديات كثيرة فرضتها العولمة وتحرير التجارة في الخدمات المالية والاتجاه المتزايد لطهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي تتمكن من تحقيق وقورات الحجم والقدرة على التنافس [3] وقياسا بالمصارف الربوية تعتبر المصارف الإسلامية حديثة وهذا يعد من أهم التحديات لها ، لكنها تحاول ومن خلال هيئة المحاسبة والرقابة إيجاد التدابير والسبل التي تمكنها من الاستمرار بعملها وتحقيق أهدافها وإيجاد معايير موحدة وأراء فقهية متقاربة ليمكن وضع أسس لتقيمها وقياس مدى نجاحها بدقة وهذا يتطلب تحديدها لتلك التحديات بشكل دقيق ومحاولة وضع السبل الكفيلة لمعالجتها . ومن أهم هذه الخدمات الأتي[4] :-

(3) الموسوي ، 2011- ص 111.

(4) مجلة الجيش ، 2005 – العدد 250) و(الوادي والسمحان ،2009 – ص 486.

1- تحديد إدارة المخاطر ومدى أهميتها .
2- العناية بمصالح المساهمين وأداء حقوق المودعين .
3- التطوير المستمر للأدوات والفرص الاستثمارية .
4- مواكبة متطلبات السوق المصرفية .
5- إنشاء قواعد للبيانات والمعلومات وبما يتلاءم مع متطلبات العولمة مع الالتزام بالشريعة الإسلامية .
6- إيجاد المخارج المأمونة في الأعمال .

(5) ملحم ،2005 – ص 478-480

وتقسم التحديات إلى داخلية وخارجية [5] .

تحديات من داخل المصارف:- تتمثل بكفاءة إدارتها التنفيذية من حيث أداء الأفراد ومدى التزامهم الشرعي والبحث عن كوادر مصرفية محترفة في مجال العمل المصرفي وما يترتب على ذلك من برامج تأهيل وتدريب وإدخال المكننة والأنظمة المصرفية الحديثة كنظام **(Banks)** لتقليل من

مخاطر التلاعب وتسهيل وتيسير انجاز المعاملات المصرفية وكذلك مطابقة الأنظمة والإجراءات بمبادئ الشريعة الإسلامية .

تحديات من خارج المصرف :- (http/mosgec.com) تتمثل هذه التحديات بالعولمة الناشئة عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية **(WTO)** لتحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية وهذا أدى إلى زيادة حدة المنافسة في العمل المصرفي وكذلك مقررات لجنة بازل (1,2) [1] والتي تهدف إلى تحسين ودعم إدارة المخاطر لتعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال متطلبات دنيا لرأس المال لتغطية المخاطر الناشئة عن الائتمان والسوق والتشغيل وتشجيع إدارات المصارف الإسلامية على استخدام أساليب إدارة المخاطر وتطويرها وضرورة التزام المصارف بمبدأ الإفصاح عن أعمالها وتمثل متطلبات بازل تحديات حقيقية تواجه المصارف لأنها تنطوي على شروط ومتطلبات لاستطيع المصارف الحالية بشكل عام والعراقية بشكل خاص الوفاء بها وهناك محاولات جادة لتطبيق معايير لجنة بازل (2) وأوصى البنك المركزي العراقي في تعليماته الخاصة بالمصارف التجارية والاسلامية ان يكون الحد الأدنى لرأس مال اي مصرف إسلامي هو 250 مليار دينار عراقي وطلب من إداراتها زيادة رؤوس أموالها وبموجب هذه المعايير تستطيع الاقتراب من مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي كما هو الحال في المصارف غير الإسلامية . وكذلك عدم وجود هيئة او جهة رسمية شرعية تلجا إليها كافة المصارف الإسلامية لتوضع معايير موحدة تحكم عمل المصارف الإسلامية في ضل التطورات الاقتصادية والسياسية وعملية المنافسة الكبيرة والمستمرة أو التنسيق والتعاون بين قيادات إدارات المصارف الإسلامية والهيئات الشرعية التي تصدر الفتاوى الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي .

(1) الموسوي ، 2011 – ص 115.

المبحث الثالث :- الجانب التطبيقي للبحث

لغرض اثبات ما تم عرضه في الجانب النظري من البحث نحاول تطبيقه على عينة عمدية من المصارف العراقية الاسلامية حيث تم اختيار مصرفي ايلاف الاسلامي والمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية لدراسة مؤشرات نمو استثماراتها وبناءا على ما تعرضه في تقاريرها المالية السنوية ، لاثبات مدى صحة فرضية البحث من عدمها .

نبذه عن المصرف العراقي الاسلامي :- تأسس المصرف في 1992/12/19 . وباشر في 1993/4/24 بتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف انواعها للمواطنين واستثمار الاموال في مجالات مختلفة وبما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية براسمال قدره (25596000000) دينار وهو شركة مساهمة خاصة وادرج في سوق العراق للاوراق المالية في عام 2004 وتم زيادة راس ماله ليصبح (51192000000) دينار خلال سنة 2009 ولم يزداد خلال 2010 وتم زيادته خلال عام 2011 ليصبح (102384000000) دينار وتم زيادته خلال عام 2012 ليكون بمبلغ (152000000000) دينار وللمصرف 16 فرعا في احدى عشر محافظة في العراق .

نبذة عن مصرف ايلاف الاسلامي :-

تأسس المصرف باسم "مصرف البركة للاستثمار والتمويل " في 2001/3/18 براس مال قدرة مليارين دينار وباشر اعمالة من خلال الفرع الرئيسي في 2001/6/23 وخلال عام 2007صدر قرار من دائرة تسجيل الشركات والمتضمن تعديل اسم الشركة الى شركة" مصرف ايلاف الاسلامي –مساهمة خاصة " وجعل نشاطها ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة وفق احكام ا لشريعة الاسلامية . وتم زيادة راس المال خلال سنة 2007الى (8) مليار دينار ثم اصبح (10) مليار خلال سنة 2008 وتم زيادتة الى (20) مليار دينار في سنة 2009 وتم زيادتة الى (50) مليار دينار خلال سنة 2010ثم تم زيادتة الى (100) مليار دينار خلال سنة 2011 وقررت ادارة المصرف خلال سنة 2012 زيادة راس المال الى (152) مليار دينار وتم الاكتتاب بمقدار الزيادة الا ان موافقة البنك المركزي لم تصدر حتى تاريخ اعداد الميزانية في 2012/12/31. وللمصرف (16) فرعا منها (6) فروع في بغداد والباقي في بقية المحافظات ويعتمد المصرف على النظام المصرفي (T24) من شركة (Temenos) السويسرية ويعد اول مصرف ادخل هذا النظام للقطر واعتبارا من 2010 والذي يتميز بمواصفات منها يقوم بحل الخلافات المستمرة مع شركة

البرامجيات وكذلك امكانية التعديل والاضافة والتغيير على مداخله وعملياته الى قاعدة البيانات واضافة لغات متعددة فضلا عن اضافة جداول للبيانات والربط بينهم وحسب الحاجة . وبذلك يتم اصدار التقارير بعدة صيغ وبعدة لغات تتلائم مع احتياجات الزبائن والمتطلبات القانونية ويهدف المصرف الى تعزيز البنة التحتية وتنويع ايراداته فضلا عن تمويل المشاريع ذات النفع العام والتوسع في ايقامة علاقات مصرفية عالمية والاستمرار بفتح الفروع وتوسيع قاعدة المراسلين عربيا وعالمينا وتدريب كوادره باستمرار وتحتوي محفضته الاستثمارية على احتفاضة بمساهمات في مختلف اختصاصات الشركات وباستثمارات طويلة الاجل في القطاع المالي والمختلط والخاص .

وفيما يلي عدد من المؤشرات التي اعتمدت في البحث لغرض اثبات فرضيته وهي معدل نمو الاستثمارات السنوي في المصارف الاسلامية عينة البحث ومعدل نمو موجوداتها السنوية والتي تمثل الاستثمارات الجزء المهم منها وكذلك نسبة الايرادات المتحققة فيها الى اجمالي الاستثمارات وكما يلي :-

1- **مؤشر نمو الموجودات** :- حيث تم الاعتماد على المعادلة التالية لايجاد معدل النمو السنوي .

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{\left|\text{مبلغ الموجودات للسنة الحالية} - \text{مبلغ الموجودات للسنة السابقة}\right|}{\text{مبلغ الموجودات للسنة السابقة}} \times 100$$

$$\text{معدل النمو الاجمالي} = \left(\frac{\text{مبلغ المؤشر في السنة الاخيرة}}{\text{مبلغ المؤشر في سنة الاساس}}\right)^{\frac{1}{\text{ن} - 1}} - 1 \times 100$$

جدول (1)

معدلات نمو اجمالي (*) الموجودات في المصارف عينة البحث

للفترة من 2009 – 2012 (المبالغ بالاف الدنانيير)

السنة	أجمالي موجودات المصرف العراقي الاسلامي / دينار	معدل النمو السنوي %	اجمالي موجودات مصرف ايلاف الاسلامي / دينار	معدل النمو السنوي %
2009	84845675	--------	64610005	----------
2010	80272842	(5,39)	196812945	204,62
2011	310103679	286,31	351739130	78,72
2012	373682873	20,50	380653143	8,22
معدل النمو الاجمالي %		8,48		20,49

(*) معدل النمو الاجمالي / حسين ديكان (اثر سعر الخصم في تحديد ربحية العائد على تكلفة الاستثمار) المجلة العراقية للعلوم الادارية / المجلد (1) 2002 ص 209 .

المصدر من اعداد الباحثة بالرجوع الى التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث .

من خلال معدلات النمو السنوية الظاهرة في الجدول أعلاه نجد انها متذبذبة في المصرف العراقي خلال سنوات البحث حيث انخفضت بمعدل أكثر من 5% خلال سنة 2010 وذلك بسبب انخفاض مبلغ الموجودات بمقدار (4572833) ألف دينار الا انه ارتفعت وبمعدل أكثر من 286% خلال سنة 2011 اما خلال سنة 2012 فقد ارتفع إلى أكثر 20% وهذا مؤشر جيد يدل على ازدياد مبالغ الموجودات الذي يعكس زيادة حقوق المصرف أما معدلات النمو السنوية لمصرف إيلاف فأنها بانخفاض مستمر ففي سنة 2010 حقق المصرف معدل نمو سنوي أكثر من 204% وفي سنة 2011 حققت أكثر من 78% وهذا يعني ازدياد مبلغ الموجودات بمقدار جيد وحقق خلال 2012 معدل نمو أكثر من 8% وهذا يعكس استمرار زيادة مبالغ الموجودات في المصرف . وبناءا على مجموع النمو الاجمالي نجد ان مصرف ايلاف حقق نمو اكثر من 20% وبهذا يفوق على المصرف العراقي الاسلامي بمعدل نمو موجوداته بشكل كبير بما يعكس تطور المصرف وزيادة اصوله الثابتة والمتداولة وبالتالي زيادة مركزه المالي .

2- مؤشر نمو الاستثمارات :-

جدول (2)

معدلات نمو اجمالي الاستثمارات في المصارف عينة البحث

(المبالغ بآلاف الدنانير)

السنة	اجمالي الاستثمارات للمصرف العراقي الإسلامي / دينار	معدل النمو السنوي %	إجمالي الاستثمارات لمصرف إيلاف الاسلامي / دينار	معدل النمو السنوي %
2009	5456244	----------	3984272	----------
2010	6223223	14,06	3769708	(5,38)
2011	6373221	2,41	3988637	5,813
2012	29537482	363,46	4088637	2,51
معدل النمو الاجمالي %		15,85		8,07

في الجدول اعلاه نجد إن معدل النمو السنوي في المصرف العراقي متفاوت بشكل كبير لسنوات البحث ففي سنة 2010 حقق معدل نمو أكثر من 14% في حين انخفض الى 2% لسنة 2011 لان مبالغ الاستثمارات لم تزداد خلال السنة عن السنة السابقة الا بمبلغ قليل وارتفع بنسبة كبيرة جدا خلال 2012 وهذا يدل على ارتفاع مبالغ الاستثمارات في المصرف مما يدل على إمكانيته في استقطاب الوداع ومصادر التمويل الأخرى الداخلية والخارجية . اما معدلات النمو السنوي في مصرف إيلاف فنجد انها منخفضة خلال جميع سنوات البحث وبشكل خاص خلال سنة 2010 حيث انخفض بمعدل أكثر من 5% اي ان مبلغ الاستثمارات انخفض بمقدار (214564) ألف دينار وارتفع خلال سنة 2011 بأكثر من 5% وخلال سنة 2012 انخفض الى أكثر من 2% وبذلك فأن معدلات النمو متذبذبة وهذا يعكس انخفاض وعدم استقرار الاستثمارات في المصرف . ومن خلال الجدول اعلاه نرى ان معدل النمو الاجمالي في المصرف العراقي اعلا منه في مصرف ايلاف على الرغم من انخفاض معدل نمو الموجودات في المصرف العراقي وهذا يدل على ضخامة الاستثمارات من اجمالي الموجودات ، اما في مصرف ايلاف فأن زيادة نمو الموجودات يتمثل بزيادة الموجودات الثابتة في العقارات وانخفاض مبالغ الاستثمارات من اجمالي موجوداته .

3- نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات وتستخرج حسب المعادلة التالية :-

$$\text{نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{اجمالي الاستثمارات السنوية}}{\text{اجمالي الايرادات لنفس السنة}} \times 100$$

جدول (3)

نسب إجمالي الاستثمارات الى أجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث للفترة 2009-2012 .

السنة	نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات للمصرف العراقي الإسلامي 100%	نسبة إجمالي الاستثمارات الى إجمالي الموجودات لمصرف إيلاف الإسلامي 100%
2009	6,43	6,17
2010	7,75	1,92
2011	2,06	1,13
2012	7,90	10,58
المتوسط	6,035	4,95

تشير النسب اعلاه الى ما تمثله الاستثمارات من مجموع الموجودات في المصارف عينة البحث وهي متقاربة في المصرف العراقي الاسلامي ولجميع سنوات البحث وهذا يدل على محافظة المصرف على نسبة استثماراته قياسا بحجم الموجودات فيه وتعتبر الاستثمارات احد الموجودات الاساسية في المصارف الاسلامية . اما نسب مصرف ايلاف الاسلامي فهي مرتفعة في السنة الاولى من سنوات البحث وانخفضت الى اكثر من (1%) فقط للسنتين الثانية والثالثة اما خلال السنة الرابعة ارتفع بنسبة كبيرة اكثر من (10%) وهذا يعني زيادة حجم استثماراته قياسا بموجوداته وهذا يعكس قدرت المصرف على جذب الوداع من زبائنه . ومن خلال المتوسط لسنوات البحث نجد انه مرتفع في المصرف العراقي الاسلامي اكثر من مصرف ايلاف لان الاستثمارات فيه اكثر من الاستثمارات في مصرف ايلاف .

4- نسبة اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات :-

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي الاستثمارات لكل سنة} = \frac{\text{أجمالي الإيرادات السنوية}}{\text{أجمالي الاستثمارات لنفس السنة}} \times 100$$

جدول (4)

نسب إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات والإيرادات السنوية للمصارف عينة البحث للفترة 2009- 2012 . المبالغ بآلاف الدنانير

السنة	المصرف العراقي الإسلامي		مصرف إيلاف الإسلامي	
	أجمالي الإيرادات المبالغ بآلاف الدنانير	نسبة الإيرادات إلى الاستثمارات 100%	أجمالي الإيرادات المبالغ بآلاف الدنانير	نسبة الإيرادات إلى الاستثمارات 100%
2009	2439323	44,707	1443827 3	362,38
2010	2589472	41,61	1926874 2	511,15
2011	1726722 5	270,93	3015813 4	756,10
2012	3538254 0	119,79	1883232 6	460,60
المتوسط		119,259		522,558

تعد هذه النسبة من نسب توظيف الأموال اذ يتم بموجبها قياس أداء المصارف ومدى كفاءتها في استخدام الأموال المتاحة لديها والعائد المتحقق عليها ومن خلال النسب أعلاه نجد إنها خلال السنين مرتفعه جدا في مصرف إيلاف قياسا بالمصرف العراقي والاستثمارات تعكس قدرة المصرف على توظيف أمواله والتي تمثل المحور الأساسي في المصارف الإسلامية ومقدرته المالية وارتفاع هذه النسب ينعكس إيجابا

على أداء المصرف لأنه يقوم على اختيار فرص مضمونة الربح قليلة المخاطرة بحيث يحقق اعلي الإيرادات من استثمار أمواله ونجد النسب في المصرف العراقي متقاربة في السنتين الأولى ومرتفعة خلال 2011 الا إنها انخفضت خلال سنة 2012 . ومن خلال المتوسط في الجدول اعلاه نجد انه كبير لمصرف إيلاف قياسا بالمصرف العراقي لان الاستثمارات في المصرف قليلة قياسا بها في المصرف العراقي وانخفاضها يعود الى ضخامة الاستثمارات في المصرف قياسا بمجمل موجوداته .

ومن خلال معدلات النمو للموجودات والاستثمارات في المصارف عينة البحث وعلى مدى سنوات البحث نجد انها متنامية بشكل عام وهذا يثبت فرضية البحث بأن بقاء المصارف الاسلامية واستمرارها بعملها بكفاءاة وفاعلية ينعكس من خلال ارتفاع معدل استثماراتها الذي يعكس قدرتها على جذب الودائع من زبائنها وتوضيفها بفرص مظمونه العائد قليلة الخاطرة تنعكس فائدتها على سمعة المصرف ايجابا وفائدة زبائنه ماليا .

المبحث الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الاستنتاجات .

1- المصارف الإسلامية تعد ركن مهم من أركان السياسة المالية والنقدية في اى بلد ولاسيما العراق .

2- تزايد عدد المصارف الإسلامية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية لثبات نجاحها من خلال تبنيها سياسات استثمارية كفوءه وتوظيف عمالها في مشاريع مضمونة من حيث العائد وتساهم في خدمة المجتمع .

3- تنوع الاستثمارات وكثرة اشكالها في المصارف الإسلامية أكسبتها خاصية لجذب الودائع بكل أنواعها والمستثمرين بمختلف رغباتهم .

4- انتشار الوعي الشرعي لاحكام الشريعة الإسلامية أدى إلى زيادة توجه المستثمرين الى المصارف الاسلامية لتوظيف اموالهم .

5- انتشار المصارف الاسلامية في الدول الاوربية ذات الاغلبية غير الاسلامية دليل تبنيها لافكار مصرفية كفوءة وذات فائدة للمجتمع بشكل عام والمستثمرين فيها بشكل خاص

ثانيا :- التوصيات .

1- ضرورة وجود معايير وقواعد محاسبية لتنظيم العمل في المصارف الإسلامية من النواحي المالية والمحاسبية لتسهيل مقارنة المصارف الإسلامية وبالتالي تقييمها .

2- هناك تحديات داخلية وخارجية تواجه المصارف الإسلامية وعليها اعتماد الأساليب العالمية فضلا عن الفتاوى الشرعية لمواجهة هذه التحديات في ضل المنافسة المستمرة والتغير الديناميكي المتسارع .

3- ضعف في نشر ثقافة العمل المصرفي الإسلامي في الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء .من خلال قلة الإعلانات ونشر الكتيبات والنشرات التي تعرف أبناء المجتمع بحقيقة عمل المصارف الإسلامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص .

4- رغم وجود عدد كبير من المصارف الإسلامية في العراق إلا إن المتعاملين معها عدد قليل من أبناء المجتمع رغم إنها تخدم اغلب فئات المجتمع العراقي لكنهم بحاجة إلى التعرف على طبيعة هذه المصارف وأنواع الاستثمارات فيها وما تشكله من حلقة حقيقية ومهمة في تنمية اقتصاد البلد وجذب المستثمرين والمودعين لتنمية أموالهم وخدمة أبناء

مجتمعهم لذلك يجب أن تنتهج برامج تعريفية للعمل المصرفي الإسلامي يفهمها جميع فئاته .

5- اعتماد المصارف الإسلامية العراقية على النظام المحاسبي كما هو الحال في المصارف غير الإسلامية وهذا ما أوجبه البنك المركزي العراقي ليساعدها على عرض بياناتها بالشكل الكفء وبما يتلاءم مع خصائص عملها المصرفي بل يجب أن يكون هناك نظام محاسبي متخصص في عملها المصرفي الإسلامي ويتلاءم مع مفردات أسماء حساباتها وقوائم أعمالها وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية .

6- ضرورة فتح المجال للمصارف الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية العراقية بشكل خاص من قبل البنك المركزي العراقي لممارسة أعمالها بحرية أكثر ودخول مجالات استثمارية متعددة وتقليل الضغط والمركزية على إدارات المصارف الإسلامية .

7- ضرورة وجود جهة شرعية في العراق لوضع معايير موحدة تعتمد عليها المصارف الإسلامية في ممارسة أعمالها تعمل بالتنسيق مع هيئة المحاسبة وديوان الرقابة المالية .

8- ضرورة تشجيع البنك المركزي للمصارف الإسلامية العراقية للتوسع بالاستثمارات ذات الفائدة الاجتماعية الأكثر لأبناء المجتمع وتقليل الضرائب والرسوم عليها لتشجيع المستثمرين والمودعين والمستفيدين من عمل هذه المصارف لتحقيق الفائدة لهم من جهة وخدمة المجتمع والمساهمة بالتنمية الاقتصادية من جهة أخرى .

المصادر

- **الكتب :-**

1- الموسوي (حيدر يونس الموسوي) 2011 المصارف الاسلامية اداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية / الطبعة الاولى – اليازوري – عمان . الاردن .

2- الشمري (صادق راشد الشمري) 2011 (اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية) الطبعة الاولى / دار اليازوري / عمان الاردن للطباعة والنشر .

3- ملحم (احمد سالم ملحم) 2005 بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الاسلامية . الطبعة الثانية / دار الثقافة للنشر والتوزيع.

4- ارشد / محمود عبد الكريم احمد ارشد / 2007 (الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية) الطبعة الثانية / دار الالثقافة للنشر والتوزيع . عمان الاردن .

5- نصار (احمد محمد محمود نصار 2010 (الاستثمار بالمشاركة في البنوك الاسلامية) الطبعة الاولى (دار الكتب العلمية / بيروت لبنان .

6- الوادي وسمحان / محمود حسن الوادي وحسين محمد سمحان / 2009 المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية . الطبعة الثانية / دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الاردن .

7- قنطنجي (سامر مظهر قنطنجي 2010 (صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية) الطبعة الاولى / دار شعاع للنشر والعلوم حلب سوريا .

- **الانترنيت :-**

8- http/mosgec.com/mos./magazine/418

9- الية عمل البنوك الاسلامية . www.google

10- www.google-iq-search-4

11- www.abdulkarimGuendouz/pdp-/2004

12- عطية (جمال الدين /2005 (نمو فهم البنوك الاسلامية) www.balagh.com

13- مجلة الجيش العدد / 250/ نيسان 2006.

- **مصادر اخرى :-**

14- التقارير السنوية للمصرف العراقي الاسلامي للتنمية والاستثمار للسنوات 2009 – 2010-2011-2012 .

15-التقارير السنوية لمصرف ايلاف الاسلامي للسنوات 2009 – 2010-2011 -2012 .
16-اللائحة الارشادية للبنك المركزي العراقي والنشرة السنوية للبنك المركزي العراقي 2008 .
17-سوق العراق للاوراق المالية – التقرير السنوي الثامن / دليل الشركات / 2011 .